

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وستة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/١٠ صباحاً

الرئيس: السيد جون دونكان (المملكة المتحدة)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح جلسة مؤتمر نزع السلاح العامة الـ ١١٠٦ مرحباً بكم جميعاً. ولديّ على قائمة المتحدثين لجلسة هذا اليوم الوفود التالية التي ترغب في تناول الكلمة: الجمهورية العربية السورية، وجمهورية آيرلندا، وجمهورية كوريا.

وأعطي الكلمة الآن لسفير الجمهورية العربية السورية الموقر.

السيد حموي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأملنا أن نحرز، بفضل تجربتكم الكبيرة، تقدماً حقيقياً. وسيكون وفد بلادي مستعداً للتعاون معكم تعاوناً كاملاً.

وأود أيضاً أن أشكر سفير أوكرانيا الموقر ووفد بلاده على العمل الرائع الذي قدموه والحكمة الفائقة التي تحلوا بها أثناء الرئاسة الأوكرانية للمؤتمر.

لقد لاحظنا جميعاً العدد الكبير من التطورات الهامة التي حدثت في مؤتمر نزع السلاح أثناء الجزء الأول من عام ٢٠٠٨ هذا. ومن بين هذه التطورات البيانات الرفيعة المستوى التي أدلى بها في المؤتمر، ومشروع المعاهدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي المقدم من وزير خارجية الاتحاد الروسي ونظيره الصيني. وقد شاهدنا أيضاً مناقشات تفاعلية بتوجيه من المنسقين السبعة تناولت جميع بنود جدول الأعمال. وبذل الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٨ جهوداً جبارة، ومن ذلك تقديم الوثيقة CD/1840 في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨. كما ينبغي تسليط الضوء على ما أولاه الأمين العام للمؤتمر من عناية واضحة لأعمال المؤتمر.

ويود وفد بلادي أن يقدم ملاحظات أولية على الوثيقة CD/1840.

أولاً، أود أن أهنئ الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٨ على ما قاموا به من عمل ممتاز في إعداد الوثيقة وأشجعهم على مواصلة جهودهم الحثيثة الرامية إلى إشراك جميع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في السعي لإخراج مؤتمرنا بنجاح من المأزق الذي آل إليه.

ويعتقد وفد بلادي أن ديباجة الوثيقة جيدة وهي تتضمن النقاط الإيجابية التالية:

فهي تترك الباب مفتوحاً لتقديم مقترحات أخرى؛ ولا تستبعد توصل المناقشات إلى نتيجة بشأن أي من البنود؛ وتؤكد على أن العمل سيجري في إطار النظام الداخلي للمؤتمر؛ وتؤكد أيضاً على أن هذا العمل لن يخل بما سيجري مستقبلاً من عمل ومفاوضات بشأن بنود جدول الأعمال؛ كما تؤكد الوثيقة ضمناً في منطوقها على أهمية المسائل الأساسية الأربع والترابط القائم فيما بينهما.

ومن جهة أخرى، لا تزال هناك بعض النقاط التي ينبغي تحسينها من أجل التوصل إلى اتفاق مرضٍ ومتوازن ومقبول. وهذه النقاط هي كما يلي:

الاختلال في الصلاحيات؛ وإصرار الوثيقة على إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومناقشات بشأن البنود ١ و٣ و٤. ولدى الحديث عن هذه المعاهدة، لم تذكر الوثيقة مسائل مهمة، مثل

السيد حموي (الجمهورية العربية السورية)

المخزونات والتفتيش. أما فيما يتعلق بالمناقشات بشأن البنود ١ و ٣ و ٤، فلم تذكر الوثيقة شيئاً عن هدف هذه المناقشات ولا عن نتائجها.

ونناشد جميع الدول الأعضاء التحلي بقدر مقبول من المرونة والإرادة السياسية. ونعتقد أنه لا بد لنا أن نستمر في البناء على هذا التقدم الذي أحرز من أجل التوصل إلى برنامج عمل مرضٍ.

ووفد بلادي مستعد كعادته للمشاركة في المناقشات بشأن الوثيقة وسيبذل قصارى جهده من أجل التوصل إلى اتفاق بشأنها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الجمهورية العربية السورية الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية آيرلندا الموقر.

السيد أوشيا (آيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، سيادة الرئيس، وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم للمؤتمر، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وفد بلادي الكامل لكم.

وإنه لشرف لي أن أزودكم والمؤتمر بمعلومات فيما يتعلق بمؤتمر دبلن الدبلوماسي بشأن الذخائر العنقودية، المعقود في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. لقد كان هذا المؤتمر تنويعاً لسلسلة من الاجتماعات بدأت في أوسلو في شباط/فبراير ٢٠٠٧ واستمرت في ليما في أيار/مايو، وفيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وويلنغن في شباط/فبراير من هذا العام. وكان الهدف من هذه الاجتماعات ومن مؤتمر دبلن، كما جاء في إعلان أوسلو المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، هو "حظر الذخائر العنقودية التي تسبب أضراراً غير مقبولة للمدنيين".

وقد حضر مؤتمر دبلن الدبلوماسي نحو ١٣٢ دولة، منها ١١١ دولة حضرت بصفة مشارك و ٢١ دولة حضرت بصفة مراقب. كما حضر المؤتمر بصفة مراقب عدد كبير من المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وافتنح وزير خارجية آيرلندا المؤتمر، واستمع الحاضرون في الجلسة الافتتاحية أيضاً إلى كلمات منها رسالة موجهة، عبر الفيديو، من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون وكلمة ألقاها شخصياً رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الدكتور جاكوب كيلينبرغر.

وانتخب بالتزكية السفير دايتي أوسيايغ، ممثل آيرلندا الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، رئيساً لمؤتمر دبلن الدبلوماسي. وانتخب بالتزكية أيضاً ممثلو البلدان الثمانية التالية نواباً للرئيس: زامبيا، وشيلي، وفرنسا، ولبنان، والمكسيك، وموريتانيا، والنرويج، وهنغاريا.

السيد أوشيا (آيرلندا)

وقد جرت أعمال المؤتمر في جلسات للجنة الجامعة ومشاورات ثنائية وأخرى غير رسمية، ومنها جلسات غير رسمية دعا إليها أصدقاء الرئيس. وأود أن أنوه بأهمية المساهمة التي قدمها أصدقاء الرئيس لإنجاح المؤتمر، وأن أعرب عن امتناننا لممثلي أستراليا، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا الذين عملوا بهذه الصفة.

وبعد أسبوعين من العمل المكثف في دبلن، واستناداً إلى المناقشات التحضيرية التي جرت في الاجتماعات السابقة، اعتمد المؤتمر الدبلوماسي بالإجماع، يوم الجمعة ٣٠ أيار/مايو، نص الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية.

وأهم أحكام هذه الاتفاقية هي كما يلي:

أقرت الاتفاقية حظراً شاملاً لاستخدام الذخائر العنقودية وتطويرها وإنتاجها واقتنائها وتخزينها والاحتفاظ بها ونقلها، وحظرت فضلاً عن ذلك مساعدة أي شخص في التورط في تصرف محظور بموجب الاتفاقية بالنسبة لدولة من الدول الأطراف أو تشجيعه أو تحريضه على ذلك.

وقد عرّفت الذخائر العنقودية لأغراض الاتفاقية في المادة ٢ منها. واستُثِنيت من التعريف، ومن ثم من الأحكام التي تنطبق على الذخائر العنقودية الواردة في المنطوق، منظومات الأسلحة التي تتوفر فيها بعض الخصائص والتي تهدف إلى تجنب امتداد الآثار العشوائية والأخطار التي تشكلها الذخائر الفرعية غير المنفجرة. والقنابل الصغيرة المتفجرة المصممة خصيصاً لكي تُنثر أو تُطلق من راحمات مثبتة على طائرات تخضع هي الأخرى للحظر نفسه الذي تخضع له الذخائر العنقودية.

وتنص الاتفاقية على أن مخزونات الدولة الطرف من الذخائر العنقودية يجب أن تُدمر في غضون ثماني سنوات اعتباراً من بدء سريان الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف. ويمكن تمديد هذه الفترة مرة واحدة أو أكثر في ظروف معينة لمدة أقصاها أربع سنوات.

ونظراً إلى أن بعض الدول قد لا تملك مرافق ملائمة لتدمير الذخائر العنقودية المخزّنة، فقد سُمح بنقل هذه الذخائر إلى دولة طرف أخرى بغرض تدميرها. ومراعاة لأهمية تطوير الذخائر العنقودية والذخائر الفرعية المتفجرة بغرض التدريب عليها وعلى تقنيات الكشف عنها وإزالتها وتدميرها ووضع التدابير المضادة للذخائر العنقودية، فقد سُمح كذلك بالاحتفاظ بعدد محدود من الذخائر العنقودية والذخائر الفرعية المتفجرة أو اقتنائها لهذه الأغراض، فضلاً عن نقلها إلى دولة طرف أخرى لهذه الأغراض ذاتها. وينبغي ألا يتجاوز عدد الذخائر الفرعية التي يحتفظ بها أو تُقتنى الحد الأدنى الذي تتطلبه الضرورة القصوى لاستيفاء هذه الأغراض، ويتعين وجوباً الإبلاغ عن الأعداد التي يحتفظ بها أو التي جرى اقتناؤها والاستخدامات الموجهة لها، فضلاً عن عمليات نقلها سواء أكان ذلك من أجل تدميرها أو للأغراض الأخرى المذكورة.

وفيما يتعلق بإزالة بقايا الذخائر العنقودية، فإن بقايا هذه الذخائر الموجودة في مناطق خاضعة لولاية أو سيطرة الدولة الطرف يجب أن تزال في غضون ١٠ سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للدولة الطرف، أو في غضون ١٠ سنوات من انتهاء الأعمال القتالية الفعلية في الحالات التي تظهر فيها هذه البقايا بعد بدء

نفاذ الاتفاقية. وثمة مجال لتمديد هذه المهلة متى سمحت بذلك الظروف. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الدولة الطرف اتخاذ خطوات لوضع العلامات على هذه المخلفات وتسييج أماكن وجودها والتوعية بمخاطرها، إلخ. وأية دولة طرف تكون قد استخدمت ذخائر عنقودية قبل بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لها، ويكون ذلك الاستخدام قد أدى إلى وجود بقايا ذخائر عنقودية في مناطق تخضع لولاية أو سيطرة دولة طرف أخرى عند بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لهذه الدولة الطرف، تُشجّع بقوة على تقديم المساعدة لتسهيل وضع العلامات على بقايا هذه الذخائر العنقودية وإزالتها وتدميرها. وتشمل هذه المساعدة، حيثما توفرت، تقديم معلومات عن أنواع الذخائر العنقودية المستخدمة وكمياتها، والأماكن المحددة التي أصابتها ضربات بالذخائر العنقودية، والمناطق التي يُعرف وجود بقايا ذخائر عنقودية فيها.

وتشتمل الاتفاقية على أحكام شاملة بخصوص المساعدة التي تقدمها الدول الأطراف لضحايا الذخائر العنقودية في المناطق الخاضعة لولايتها أو سيطرتها. وتنص المادة ٥ من الاتفاقية بالتفصيل على الخطوات المطلوب اتخاذها بهذا الخصوص.

وتتضمن الاتفاقية أحكاماً مفصلة فيما يتعلق بالتعاون الدولي مع الدول الأطراف والمساعدة الدولية المقدمة لها بخصوص وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وتكون المساعدة مناسبة أكثر ما تكون في مجال الالتزامات بتدمير مخزون الذخائر العنقودية وإزالة بقاياها وتدميرها، وفي مجال مساعدة الضحايا.

كما تتضمن الاتفاقية التزامات مفصلة فيما يتعلق بتقديم الدول الأطراف تقارير سنوية عن مدى تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية.

ونظراً إلى أن الدول لن تكون جميعها، في المرحلة الأولى على الأقل، أطرافاً في الاتفاقية وأن بعض الدول غير الأطراف فيها قد ترغب في مواصلة استخدام الذخائر العنقودية، فقد أجازت المادة ٢١ من الاتفاقية للدول الأطراف المشاركة في تعاون عسكري وفي عمليات عسكرية مع دول غير أطراف في الاتفاقية قد تقوم بأنشطة محظورة على دولة طرف. وهذا الحكم تحديداً لا يبيح لدولة طرف أن تطور ذخائر عنقودية أو تنتجها أو تفتنيها بأي شكل آخر، أو أن تخزن لنفسها ذخائر عنقودية أو تنقلها، أو أن تستخدم ذخائر عنقودية، أو أن تطلب صراحة استخدام ذخائر عنقودية في الحالات التي تنفرد فيها باختيار الذخائر المستخدمة. وكل دولة طرف ملزمة بتشجيع الدول غير الأطراف في الاتفاقية على أن تصبح طرفاً فيها وبأن تبلغ الدول المعنية، في الحالات التي تشترك فيها في تعاون عسكري أو عمليات عسكرية على النحو المذكور أعلاه، بما عليها من التزامات بموجب الاتفاقية، وأن تعمل على ترقية المعايير التي حددها الاتفاقية، وأن تبذل قصارى جهودها لثني الدول غير الأطراف في الاتفاقية عن استخدام الذخائر العنقودية.

وإنه من دواعي ارتياح حكومة بلدي أن مؤتمر دبلن الدبلوماسي تمكن من التوصل بالإجماع إلى هذه النتيجة.

ويسرني أيضاً أن يكون بمقدوري إعلام المؤتمر بالرسالة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة إلى المؤتمر بمناسبة اعتماد الاتفاقية. وقد جاءت رسالة الأمين العام كما يلي:

"يسعدني أن تحظى النداءات القوية التي دعت إلى التصدي للآثار الإنسانية للذخائر العنقودية بالاستجابة باعتمادكم هذه الاتفاقية الجديدة في هذا اليوم. وإني أرحب بالنتيجة الموفقة التي حققها مؤتمر دبلن الدبلوماسي، وأهنئ كل من ساهم في هذه العملية.

لقد تمكّن تحالف عريض ضم دولاً ومنظمات دولية ومجتمعاً مدنياً من استحداث معيار دولي جديد سيحسن حماية المدنيين ويعزز حقوق الإنسان ويزيد من إمكانيات النمو.

ويسعدني، بصفتي أميناً عاماً للأمم المتحدة، أن أقبل بالاضطلاع بمهام الوديع بمقتضى هذه الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون منظومة الأمم المتحدة برمتها مستعدة لدعم الدول الأطراف ومساعدتها في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. وبالتالي أشجع الدول على التوقيع والتصديق على هذا الاتفاق المهم دون إبطاء، وأتطلع إلى أن يصبح هذا الاتفاق نافذاً بسرعة."

أما رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جاكوب كيلينبرغر، الذي تحدث أمام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، فاستشهد بإعلان سان بطرسبرغ لعام ١٨٦٨، قائلاً إن دعوة هذا الإعلان إلى التخلي عن استخدام رصاصات تفجر في جسم الإنسان إنما يشكل أول حكم في القانون الإنساني الدولي المعاصر يحظر سلاحاً من الأسلحة. وقال إن اللجنة العسكرية الدولية التي اعتمدت الإعلان، بالصيغة التي ورد بها، "بيّنت الحدود التقنية التي يجب أن توقيف عندها متطلبات الحرب أمام ضرورات الإنسانية"، ولاحظ أن التحدي المائل أمام مؤتمر دبلن الدبلوماسي والمسؤولية الملقاة على عاتقه يكمنان في ضبط هذه الحدود بالنسبة للذخائر العنقودية في عام ٢٠٠٨.

وخلص البيان الذي ألقى بالنيابة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جلسة اختتام المؤتمر إلى أن المؤتمر قد واجه التحدي الذي أشار إليه الرئيس كيلينبرغر، وأنه قد "قام بذلك بحزم لصالح الإنسانية". ومضى بيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر يقول:

"لقد أكدتم أن الذخائر العنقودية التي تسببت في خسائر فادحة في العقود السابقة ليست شنيعة من الناحية الأخلاقية فحسب بل إنها تعتبر الآن غير قانونية بموجب القانون الإنساني الدولي. فلدينا معاهدة قوية جداً تحمي ذكرى جميع الذين ماتوا بلا مبرر أو دُمّرت حياتهم بسبب هذه الأسلحة التي قرّرت الآن حظرها. ولا شك في أن تنفيذ هذه المعاهدة سيتيح للكثير من الأطفال في مناطق النزاع في المستقبل فرصة النمو وبلوغ سن الكبر. وسيتيح لأبائهم أيضاً فرصة إطعام هؤلاء الأطفال من حصاد أراضٍ غير ملوثة بذخائر عنقودية.

وباعتماد هذه الاتفاقية، تكونون قد وضعت اللبنة الأساسية الأخيرة في صرح نظام قانوني دولي لمعالجة آثار أسلحة لا تتوقف عن القتل. فبوجود اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والبروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب والاتفاقية الجديدة لحظر الذخائر العنقودية نكون قد امتلكننا الآن الأدوات لمنع أو معالجة الآثار المترتبة على جميع الذخائر المتفجرة المستخدمة في النزاعات المسلحة والتي كثيراً ما تكون مأساوية على المدنيين. لقد استحدثنا أيضاً قاعدة ذات نطاق أوسع مؤداها أن الذين يخوضون نزاعات مسلحة لم يعد بوسعهم التنصل ببساطة من الآثار البعيدة المدى المترتبة على الذخائر التي يستخدمونها وترك العبء يقع على عاتق مجتمعات محلية تقع في الغالب في أفقر البلدان على وجه الأرض."

وكما ذكر في هذه الرسالة التي أشرت إليها آنفاً، فقد وافق الأمين العام للأمم المتحدة على القيام بمهام وديع الاتفاقية. وبعد إعداد النصوص المتساوية الحجية باللغات الست الرسمية للأمم المتحدة، سيُفتح باب التوقيع على الاتفاقية في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، وستصبح نافذة بعد إيداع الصك الثلاثين من صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام.

وأملنا أن تحظى الاتفاقية المعتمدة في دبلن في ٣٠ أيار/مايو بقبول واسع وأن يترتب عليها أثر كبير، من حيث معالجة الأخطار التي تمثلها البقايا الموجودة للذخائر العنقودية ومن حيث منع استخدام هذه الذخائر في المستقبل على حد سواء. وفي الوقت نفسه، سنبقى ملتزمين التزاماً كاملاً بمواصلة بذل الجهود في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، بما في ذلك أثناء اجتماع الشهر المقبل لفريق الخبراء الحكوميين.

ويمكن الاطلاع على نص الاتفاقية كما اعتمدت، بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية، على الموقع الشبكي لمؤتمر دبلن الدبلوماسي على العنوان www.clustermunitionsdublin.ie. وترد الاتفاقية في هذا الموقع بوصفها الوثيقة CCM/77، المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية آيرلندا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الموقر.

السيد شانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي سيادة يا الرئيس، في البداية، أن أهنئكم على توليكم ولاية الرئاسة الرابعة لعام ٢٠٠٨ لمؤتمر نزع السلاح. ولكم من وفد بلادي كل الدعم في مساعيكم في توجيه عملنا. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني الخالص للسفير يفهن بيرشيدا من أوكرانيا وللأعضاء الآخرين في مجموعة الرؤساء الستة على الجهود المضنية التي بذلوها من أجل إعادة مؤتمر نزع السلاح مجدداً إلى العمل وذلك باعتماد برنامج العمل. وأمل أن تسفر الجهود الدؤوبة التي بذلها الرؤساء الستة عن نتائج طيبة في نهاية المطاف بتعاون الدول الأعضاء.

إن الوثيقة الجديدة المعنونة "مشروع مقرر مقدم من رؤساء دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٨"، الواردة في الوثيقة CD/1840 التي وُزعت في ١٣ آذار/مارس، تتضمن عناصر حسنة الصياغة، يمكننا اتخاذها منطلقاً للمضي قدماً في سبيل إنجاز ولاية مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض في مجال نزع السلاح. وبفضل الجهود التي بذلها الرؤساء الستة، لدينا الآن أرضية صلبة لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والشروع في مناقشات موضوعية بشأن بنود جدول الأعمال الثلاثة الأساسية الأخرى. ورغم أن بعض الوفود أثارَت بعض المشاكل فيما يخص العملية وشكل الوثيقة، فضلاً عن محتواها، فلا أعتقد أن التغلب عليها أمر متعذر. فما يهم أكثر من أي شيء آخر هو إرادتنا الحقيقية للتصدي للتحديات التي تواجهنا.

ويعتقد وفد بلادي أن الوثيقة CD/1840 تتناول على النحو المناسب أوجه القلق التي تساور بعض الوفود التي أبقت على تحفظاتها بشأن المقترح الوارد في الوثيقة L.1. فقد أدخلت هذه الوثيقة تحسيناً على الوثيقة L.1 بتضمينها الوثيقتين الأخريين CRP.5 و CRP.6. وبذلك، تكون الوثيقتان CRP.5 و CRP.6 قد بلغتا نفس وضع الوثيقة L.1. وعلاوة على ذلك، فبتعديل الكثير من العبارات الواردة في الوثيقة CRP.5، تكون قد تركت المجال مفتوحاً على مصراعيه أمام إجراء مفاوضات في المستقبل بشأن المسائل الثلاث الأساسية الأخرى.

السيد شانغ (جمهورية كوريا)

ورغم أن بعض الوفود قد لا تزال غير راضية عن بعض المسائل المتعلقة بمعاودة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإنني ما زلتُ أعتقد أن بإمكاننا مناقشة تلك المسائل بشكل جاد متى بدأنا في المفاوضات. وبما أن الوثيقة CD/1840 لا تتضمن شروطاً مسبقة، فإن ذلك يعني أن المجال لإجراء مفاوضات ومناقشات واسع بما فيه الكفاية بحيث يترك الباب مفتوحاً للوفود لكي تحقق أولوياتها وإثارة أية مسائل تراها مهمة أثناء العملية.

لقد استمعنا، خلال دورة المؤتمر الأولى لهذا العام، للكثير من النداءات من خارج هذه القاعة، بما في ذلك من الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، ومن شخصيات بارزة أخرى من دول أعضاء. وأود أن أناشد مرة أخرى الزملاء الموقرين الحاضرين اليوم في هذا المكان التأمل بإنعام في هذه الفرصة التاريخية المتاحة لإعادة الحيوية لهذا المؤتمر وللآلية المتعددة الأطراف لتزع السلاح. فقد آن الأوان لطرح الخطابات الرنانة جانباً وإلزام أنفسنا باتخاذ إجراءات حقيقية في سبيل ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. فهل يرغب أي وفد في تناول الكلمة؟ أرى أن سفير هولندا الموقر يرغب في تناول الكلمة.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، عندما تناولت الكلمة في هذه القاعة للمرة الأولى في آب/أغسطس ٢٠٠٦، طلبت المزيد من الضوء، وكنت في الواقع أقتبس من كلام غوته عندما كان على وشك الرحيل عن الدنيا. والعجيب حقاً أن شيئاً جديداً ما قد حدث. فقد استُكشفت نُهج جديدة تمكّننا، كما بدا ذلك، من إحراز تقدم، وانطلاقة جديدة بدا أن كل دولة من الدول الأعضاء قد سارت فيها. وفي نهاية هذه العملية برمتها، حيث استثمر وبُذل قدر هائل من المثابرة والحنكة الدبلوماسية، بتنا قاب قوسين أو أدنى من الاتفاق على برنامج عمل يتناول إلى حد ما أربع مسائل أساسية على نحو متزامن، وهي المسائل التي اعتبرت بالفعل أنهما تشكل لب جدول أعمال نزع السلاح في قريتنا العالمية التي تمثل عالم اليوم المترابط ترابطاً وثيقاً.

ولكن ما الذي نشاهده الآن؟ فهذا هو الزخم يتلاشى بوتيرة مذهلة، وها نحن نواجه خطراً داهماً هو أن نقبل بأيدٍ فارغة، كما لو أن شيئاً لم يحدث في السنتين ونصف السنة الماضية. والأسوأ من ذلك هو أننا عجزنا، في نظر من هم خارج هذا المؤتمر والآن أيضاً، أو حتى أكثر من ذلك، في نظر عواصمنا، عن تحقيق أي شيء مفيد منذ وضع التوقيع الأول على معاهدة الحظر الشامل للتجارب في عام ١٩٩٦ - وهو ما يعني انقضاء ١٢ عاماً من انعدام الفعالية، أو إذا ما أردنا أن نسمي الأشياء بأسمائها، فذلك يعني أننا قضينا ١٢ عاماً في التشاجر بشأن برنامج عمل هو، في جوهره، مجرد جدول أعمال مركز ليس إلا.

السيد الرئيس، ما الذي نتحدث عنه اليوم في الأسبوع الثاني من رئاستكم؟

أمامنا على وجه التحديد ١١ أسبوعاً آخر، وبعضها يتزامن مع اجتماعات هامة أخرى في مجال نزع السلاح، وبعضها يصادف تماماً موسم العطل. وبالتالي، ما الذي يعنيه أن نتفق غداً على برنامج عمل صرنا جميعاً نعرفه الآن عن ظهر قلب؟ إنه يعني، لا أكثر ولا أقل أيضاً، أننا بصدد منح الفرصة لأنفسنا، في آخر المطاف، للتفكير ملياً بعض الشيء في كيفية القيام بذلك من الناحية العملية، وكيف ستكون عليه هذه المفاوضات وهذه المناقشات

الموضوعية في الأسابيع العشرة المتبقية. وبذلك فقط يمكننا على الأقل أن نترع عن هذا المؤتمر الوصم الذي بات الآن يستحق التسجيل في موسوعة "غينيس" للأرقام القياسية بوصفه الهيئة العالمية الوحيدة لمسائل نزع السلاح ولكنه مع ذلك عاجز عن تحقيق أي شيء ذي مغزى طيلة ١٢ عاماً، ولا حتى جدول أعمال مركز، يتيح لنا بدلاً من هذا الجمود، وبعد طول المدة، بعض التفكير العملي في مسائل مصيرية من قبيل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

والدبلوماسيون موجودون لحل المشاكل، فيما بينهم ولحكوماتهم. أما نحن فنسعمل ككبار مستشاريهم في عين المكان. وإذا لم نكن قادرين على الاتفاق على ما عرضت عليكم تواء، فإننا نكون بالفعل قوماً مساكين. وفيما يخصني، أشعر بالخزي وأكثر فأكثر بالندامة لأنه قد عرض عليّ هذا المنصب، بل أكثر من ذلك، لأنني قبلته. فلو أن هذا القرار الصغير من جانبنا جميعاً - وهو قرار بات الآن مطلوباً بشكل ضروري - لن يتسنى اتخاذه في الأيام القادمة فلن يتخذ في يوم من الأيام على الإطلاق. وأعتبر من جانبي، سيدي الرئيس، أنه بدون هذا الإنجاز المحدود، وهذه الإشارة الصغيرة إلى العالم الخارجي بأننا لا نزال موجودين، فسوف لن أنبس بنت شفة مرة أخرى في هذه الهيئة، وهي بالفعل الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة لترع السلاح، كما قيل مراراً وتكراراً في السنوات الماضية حتى كادت تصبح هذه المقولة من أذكار عقيدة دينية؛ فلن أتحدث على الإطلاق في هذه القاعة الموقرة خلال ما تبقى من دورة هذا العام. فليس في ذلك من طائل على الإطلاق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا الموقر على بيانه. هل من أحد يرغب في تناول الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

واستسمحكم في الإدلاء بتعليق قصير رداً على ما قاله زميلنا الهولندي قبل قليل. أعتقد أن صباح هذا اليوم كان مثلاً لذات المشكلة التي نواجهها، كمؤسسة، ويعاني منها الرؤساء في سعيهم لخدمتكم. لقد سمعنا نداءات من أجل المزيد من التغيير في بعض من المقترحات الأساسية المعروضة علينا. وسمعنا نداءات من أجل التحرك واغتنام الفرص التاريخية وتدارك التأخير الذي لا موجب له. واستمعنا كذلك إلى تقرير عن إجراءات أدت إلى وضع معيار دولي في أقل من ١٨ شهراً، نبع مباشرة من عدم الرضا إزاء مدى قدرة البنية الدولية القائمة المعنية بتحديد الأسلحة ونزع السلاح على معالجة هذه المسائل.

وأعتقد أن هذا الوضع يدل بوضوح على التحدي الذي نواجهه وتواجهه البنية المعنية بتحديد الأسلحة ونزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في مطلع القرن الحادي والعشرين. وأعتقد أن ذلك كان مثلاً مفيداً ينبغي أن يدعونا إلى تركيز اهتمامنا على ما نحن فيه. وكما أوضحنا في الأسبوع الماضي، سنواصل، كرئاسة المؤتمر، المشاورات الثنائية لنرى ما يمكن تحقيقه في الأسابيع القادمة المتبقية لدينا. ونخطط علماً على النحو الواجب بما جاء في ملاحظات صديقنا الهولندي.

وبذلك، إن لم يكن هناك من الزملاء من يرغب في تناول الكلمة - ويبدو أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لهذا اليوم - ستعقد جلسة المؤتمر الرسمية القادمة يوم الثلاثاء ١٠ حزيران/يونيه، في الساعة العاشرة صباحاً في هذه الغرفة.

ترفع هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠
